



ودّعت 8 سنوات عجاف من العجوزات.. بـ 28,8 مليار دينار إيرادات و22,4 ملياراً مصروفات في «ختامي» 2023/2022

الكويت تعود إلى عهد الفوائض المالية بـ 6,4 مليارات دينار

- الإيرادات زادت 10,2 مليارات دينار بارتفاع نسبته 54,7٪ مقارنة مع 2022/2021
- 1,1 مليار دينار وفر بالمصروفات قياساً إلى المعتمد في تقديرات موازنة 2023/2022
- 17,1 دولاراً إضافية على كل برميل نفط تم بيعه.. سعره ارتفع إلى 97,1 دولاراً
- 2,693 مليون برميل يومياً حجم الإنتاج الفعلي وإيرادات الغاز زادت لـ 384,3 مليون دينار
- 12,977 مليار دينار أنفقت على المرتبات.. و4,388 مليار دينار صرفت على الدعومات

- سعد البراك: الكويت تتمتع بمركز مالي متين واحتياطيات كبيرة واستقرار نقدي ومالي
- هذه العوامل تحصنا من آثار تذبذب أسواق النفط على المدى القصير
- تمكنا من تخطي التحديات المرحلة القائمة بامتياز واغتنام الفرص التي توفرها
- الحكومة على أتم الاستعداد لمناقشة الحساب الختامي مع السلطة التشريعية
- 25,7٪ ارتفاعاً في الإيرادات من الضرائب والرسوم.. بلغت قيمتها 581 مليون دينار



هل عاد الاستقطاع لـ «احتياطي الأجيال»؟

على الرغم من وقف الحكومة للاستقطاع من الإيرادات لحساب احتياطي الأجيال القادمة خلال السنوات الماضية، إلا أن استقطاعات صندوق الأجيال القادمة لم تظهر «صفرية» في 2023/2022 إذ سجلت ما قيمته 64 مليون دينار، فهل عادت الدولة للاستقطاع لحساب احتياطي الأجيال مجدداً؟

21,4٪ ارتفاعاً في سعر برميل النفط

أظهرت الأرقام ارتفاع معدل سعر برميل النفط الكويتي في السنة المالية 2023/2022 بنحو 21,4٪ ليبلغ 97,1 دولاراً للبرميل مقارنة بسعر البرميل في الحساب الختامي للسنة المالية السابقة 2022/2021.

ما الحساب الختامي؟

الحساب الختامي هو بيان بالإيرادات والمصروفات الفعلية للدولة عن السنة المالية المنتهية ويقدم إلى مجلس الأمة وفقاً للمادة 149 من الدستور، ولا يشمل المركز المالي للدولة أو الاحتياطيات المالية أو إيرادات صندوق احتياطي الأجيال القادمة التي لا تدخل في الحساب الختامي بل يعاد استثمارها كما نص عليه قانون إنشائه.

علي إبراهيم

ودعت الكويت 8 سنوات «عجاف» من العجوزات المالية المتتالية التي بدأت في العام المالي 2015/2014، وعادت رسمياً إلى سنواتها «السمان» لتحقيق فائضاً مالياً بحسابها الختامي لأول مرة منذ 9 سنوات بما قيمته 6,4 مليارات دينار بعدما حققت 28,8 مليار دينار إيرادات، و22,4 مليار دينار مصروفات.

وفي هذا الصدد، قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وزير المالية بالوكالة د.سعد حمد البراك إن «الكويت تتمتع بمركز مالي متين واحتياطيات كبيرة واستقرار نقدي ومالي وكل هذه العوامل تحصننا من آثار تذبذب أسواق النفط على المدى القصير وتمكنا من تخطي التحديات المرحلة القائمة وبامتياز بل أيضاً اغتنام الفرص التي توفرها هذه التحديات».

وأضاف البراك في كلمته خلال بيان صحافي «إن الحكومة على أتم الاستعداد لمناقشة الحساب الختامي مع السلطة التشريعية، كما أود أن أجدد شكري وامتناني إلى مجلس الوزراء على دعمه لوزارة المالية وإلى دور زملائي العاملين في وزارة المالية والجهاز المالي في الدولة، الذين لم يدخروا جهداً خلال الأشهر الماضية إلا وقدموه التزاماً منهم بالقانون وبمتطلبات الأجهزة الرقابية، لما فيه خير ومصصلحة لوطننا الغالي».

